

الكتابة والسنة والاجماع والقياس ومعنى حصول العلم من الدلائل انه ينظر في
الدليل فيعلم منه الحكم فيخرج بذلك علم المقلد فعمله وان كان مستندا الي قول المجتهد
المستند الي علم المستند الي دليل الحكم كنهه يحصل من النظر في الدليل واذا علمت
ان التقييد بالكتيب لاخراج المقلد تعام صنف ما ذكره بعضهم من التقييد به
للبيان لا للاختصاص **قول** التفصيلية قاله الكمال في تحريره تصريح بما علم التزاما وبيانه كما
في جمع الجوامع ان اكتساب الاحكام لا يكون من غير ادلتها التفصيلية **وه** ابو السعود
تسليم جرح بقوله من ادلتها ايضا المفيد للاستدلال العلم الحاصل بالضرورة
كعلم جبريل والرسول عليهما السلام فانه لا يسي فقها ولم يذكر علم الله تعالى لانه لا يوصف
بضرورة ولا استدلال واختلاف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهاد
هل يسي فقها والظاهر باعتبار انه دليل شرعي للحكم لا يسي فقها وباعتبار حصوله عن
دليل شرعي يصح ان يسي فقها اصطلاحا بحر ويؤخذ من التعريف ان الفقيه عند
الاصوليين لا يطلق حقيقة الا على المجتهد ويؤخذ **قول** حفظ الفروع فلو وقف على
الفقه فالمراد من حصول علم الفقه شيئا وان قيل واذا وقف على المتقدمة فالمتقدم
به قاله في الروض فالطلاق الفقيه على المقلد الحافظ للمسايل حقيقة عندهم بدليل
ايضراف الوقت والوصية للفقه اليه وسواكان يحفظ الفروع بدلائلها او الاقال
في الخبر ان الشايح الطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا سواء كان بدلائلها او الاقال
والمراد بالمقلد هنا هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد العامي لانه لو كان شافيا
وهو ابو السعود ولكن استخبر بان العامي اذا كان يحفظ ثلاث فروع قيل له فقيه
بدليل ما ذكره الله **قول** واقله اي الحفظ بجميع المحفوظ **قول** ثلاث فروع قال
في المنقذ واقله لثلاثة احكام بحر ومنه يستفاد انه اذا كان يحفظ فروع
الوضوء وان كان جاهلا بما عداها يقال له فقيه وان فسق بترك ما يجب تعلمه
غير الوضوء قال المص مع البر في باب الوصية لا قارب وغيره اوصى بثلاث ماله
الي الفقه اذ جعل فيها ما يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل
مع ادلتها كذا في الفقيه حتى قيل من حفظ الوفاة المسائل لم يدخل عن الوصية
قول وعند اصل الحقيقة للحقيقة لب الشريعة وليست الحقيقة خارجة عن

الشريعة

الشريعة ولا الشريعة خارجة عن الحقيقة ومن ادعى ذلك يخفى عليه الكفر **قول** **وليس**
البرعي من كبار التابعين رضي الله عنه ومناقبه شهيرة وفضايله كثيرة **قول** انها
الفقيه صدر كلامه صل رايت فقها قط كما في **البر** المعرض عن الدنيا اي عن
لذاتها وحلاها **قول** الرضا في الاخرة لم تكن عبادة لغرض التمتع فيها بل لغرض اهد
في غيرها وانها عبد الله لذاته لاحوافا من ناره ولا حيا في جنه وهؤلاء اذ اخلصوا
لجنة يكون عليهم لا للتلذذ بل لرويا الحق سبحانه وتعالى كما قال بعضهم **شعر**
ليس قصدي من الجنان فخما غير ان اريد بها الاركان **وه**
قول البصير يعيوب نفسه الخفية والظاهر من سمعة ورواوح رياسة ومحب
واذا كان بصيرا لم يدعها عنها لان البصير لا يستقر على المعاييب والزلات وخصت
الفقهاء كونه محل الزور **قول** بنو تميمه واقراض وسلبا طليسي صحيح وليس
بفرض ويحذ ذلك من حل حرمة وجوب ويذهب ففعل غير المكلف ليس من موضوع
وهما ان المتلفات ونفقة الزوجات عليه انها يحاطب بادائها الوفاء الصبي والمجنون
كما يحاطب صاحب الهبة بضمان ما تلفت حيث فرط في حفظها فيزله فعلها
في هذه الحالة منزلة فخلل واما صحة عبادة الصبي كصلاة وصومه المناب عليها فهي
عقلية من باب ربط الاحكام بالاسباب ولهذا لم يكن مخاطبا بها بل **الجماد** فانها
تتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى وقيدنا بحديث التكليف لان فعل المكلف لا تتم
حيث التكليف ليس من موضوع كفعله من حيث انه مخلوق للذات والاراد عليه الفعل
المباح او المنذوب لعدم التكليف فيها لان اعتبار حديث التكليف اعم من ان تكون حسب
الشيء كما في الوجوب والتحريم او حسب السلب كما في بنية الاحكام فان يجوز الفعل
او التارك يرفع الكلفة عن العباد **قول** واستمداده السين والتار ايدان اي واما
اخذه **قول** من الكتاب وطريقة من قبلنا تابعة للكتاب **قول** والسنة اقواله
وافعاله صلى الله عليه وسلم وتقريراته واما اقوال الصحابة فتابعة للسنة **قول** والاجماع
اي اجماع من يعتد باجماع كل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين واما تعاملي
الناس فتابع للاجماع كان يقول لصانع الخفاف اصنع من مالك حفلا لهذا الجنس
بمده الطعنة بكذا باجمل شها مثلا فهو مسلم وبدون الاجمل يصح استحسانا للاجماع